قوله وانما هو منتصب على الحال الملوطية من الضمير في المقول ولو جعلته مصدرا مؤكدا للمقول لم يخل
لان الثاني من قوله فاما الاول النطق المعنوي الا ان يجعل الياء في قوله فاتيا للنسبة الى الذات فيتسبب
الى النطق بكونه متعلقا كالناهي الخ معنى كونه الناهي اختصر من الجسم انه كلما وجد الناهي وجد
الجسم ودون العكس لصدق الجسم في الحجر دون الناهي فتوالي الجسم اعم كما انه يزيد بافراده وكذا بين
الحيوان والناهي فانه كلما صدق الحيوان صدق الناهي دون العكس لصدق الناهي في الشجر دون
الحيوان فالناهي اعم قوله واما الفصل الخ يفهم ان الفصل اما ان يكون مساويا للماهية
او اعم او المساوي هو الذي كلما صدقت الماهية صدق وكلما ارتفعت ارتفع وبالعكس كالناطق
باعتبار ماهيته الانسان ثم المساوي ان كان تمام الجزء المميز للماهية فهو القريب لها كالناطق
المذكور فانه يميز الانسان عن غيره من انواع الحيوان ومعناه المتفكر بالقوة او المدرك للكليات
ولا شك ان الناطق هو تمام ذلك فهذا فصل قريب وان كان مساويا للماهية اي الماهية ولم يكن
تمام المميز فهو جزء من تمام المميز ضرورة انه ليس بخارج ولا بتمام وهو مع ذلك مساو له لانهما
معا مساويان للماهية ولان موضوع المسئلة في الفصل المساوي فاما ان كان جزءا من تمام المميز
ومساويا له كما ذكرنا فهو فصل التمام والمميز الذي هو فصل الماهية فيكون هذا الجزء فصلا
باعتبار الماهية الاولى فان كان هذا الجزء تمام المميز اي لمميز المميز الاول فهو فصله
اي المميز القريب كما هو في فصل الماهية المتقدم والا يكن تمام المميز لذلك المميز فهو جزء
من تمام المميز له ومساو له ولا بد ان ينتهي هذا الفصل المفروض الى ان يكون جزءا مساويا
لبعض الفصول التي قبله ويكون ايضا تمام المميز اي لذلك البعض لئلا يتسلسل
ويلزم تركب الماهية مما لا يتناهي فهذا الفصل المفروض المجعول مساويا لبعض الفصول
وتمام المميز له قريب لذلك الفصل الذي هو اي هذا الفصل تمام مميزه وهو ايضا فصل
فصل للماهية الاولى ان كان ذلك بترتيبين وفصل فصل فصلا واكثر ان كان ذلك بأكثر من مرتبتين
وهو على كل حال فصل بعيد لها بمرتبتين او اكثر وهذه كلها امور تقليدية لا تحقق لها فتأمل
فان شيئا من هذا الكلام لا يقدر ضد الناطق مركب من جنس وهو المتفكر وفصل وهو
بالقوة ويكون قولنا بالقوة فصلا للفصل الذي هو الناطق ولا شك ان هذا الفصل الذي
هو بالقوة جزء من تمام المميز الذي هو الناطق وهو مساو له على هذا الفرض لانهما معا مساويان
لماهية الانسان ثم نقول هذا الفصل الذي هو فصل الفصل اي بالقوة اما ان يكون تمام المميز
للفصل الاول فهو فصل قريب له او يكون بعضا من تمام المميز له ايضا كان تقدير تركب هذا الفصل
الثاني اعني بالقوة ايضا من جنس وفصل كالكيفية الراسخة وتجعل الراسخة فصلا ثانيا فان
يكون تمام المميز ومساويا له والا لوجد التسلسل فهذا فصل قبله وفصل فصل
للماهية الاولى وهذا بحسب تقدير قوله يلزم عليه الخ يعني ان الجنس ايضا بهذا الاعتبار
يلزم ان يكون فصلا يعني نوعيا سويا للجنس الثاني قال ابن مرزوق ويلزمهم تسمية ما هذا
الجنس الثاني فصلا بهذا الاعتبار اذ لو قيل الانسان وشجرة اي هذين هو الانسان لكان
الحيوان مميزا انتهى ولهذا انتقل ضيف كلام القطب كتب رام الجواب عن هذا فقال ان قلت
التعليل بأي شيء هو ان طلب مميز الشيء عن جميع الاغيار لا يكون سؤالا لحاس فضلا للانسان

انه لا يميز عن جميع الاغيار وان طلب المميز في الجملة سؤال ان عن جميع الاغيار او بعضها فالجنس
مميز للشيء من بعضها فيجب ان يكون نصا لها فالجواب فلا يخرج عما قلته تقول لا يكفي في جواب اي شيء هو
في جوهره بالمميز في الجملة بل لا بد معه من ان لا يكون تمام المشترك بينه وبين نوع آخر فالجنس
خارج عن التعريف بقيد ثانيه وقد قال الشيخ ذكرنا فان قلت يلزم ان يكون الجنس فصلا لانه
مميز هذا ان التمييز قلت لا بعد فيه ان اوتي به في جواب اي شيء هو من فاته بخلاف ما اذا اوتي
به في جواب ماهو فله اعتباران بحسب السؤال انتهى قلت ولعل هذا هو اقرب
الى التحقيق لان الكليات اسوار اضافية تختلف بحسب الاعتبار تنبيهان الاول
الفصل قسمان فصل الجنس وفصل الوجود وقد قالوا ان الماهية ان تركبت من امرين احدهما اعم
كالحيوان الناطق كانا لاخص فصلا عن الاعم وهذا هو فصل الجنس المنقسم الى قريب وبعيد
كما ذكر الصوفي يفصل الجنس ما يفصل الشيء عن جنس سواء كان الفصول به جنسا او نوعا وكذا ينقسم
الى فصل النوع ان كان الفصول به نوعا حقيقيا كالناطق وفصل الجنس ان كان المفصول
به جنسا كالحساس لهذا الاعتبار وان تركبت من امرين او امور متساوية كان كل واحد
منها فصلا لها مما يشاركها في الوجود لا في جنس ولا اعم هنا لك حتى يكون جنسا وهذا هو
فصل الوجود واما القسم الاول فوجوده قطعا واما هذا الثاني فلبنيه على حتما لتركب الجنس العالي
من امور متساوية وهو ممنوع يتحقق الوجود ولذا لا يعتبرون فيه قربا ولا بعدا وهذا كله عند
المتأخرين واما المتقدمون فليس عندهم هذا بل كل ماهية عندهم لها فصل قلما جنس ويتبعهم
الشيخ في الشفا كما نقل عنه فالفصل ما به كلي مقول على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره من جنسه
وحجتهم ان المشاركة في الوجود لا تحتاج الى التمييز بالفصل والا لزم التسلسل لان الفصل ايضا
موجود فالتمييز عنه يحتاج الى فصل آخر فاما التمسك بكل ما لم يتم البرهان على انحصاره الذاتي
في الجنس والفصل لهذا الذي عد لعنه الشيخ في الاشارات وتبعه المتأخرون وجعلوا الفصل
مميزا عن المشاركة في الجنس والوجود قلت وهذا هو الذي بدا لعلي كلام الم
في حد الفصل لانه اطلق التالي ظهر لك من هذا ان الجنس العالي يجوز ان يكون له فصل يقومه
لجواز تركبه من امرين او امور متساوية كما ذكرنا وحينئذ يكون له فصل ينتهي ضرورة ان تحته
انواعا والنوع المتأخر يجب ان يكون له فصل يقومه ضرورة تركبه وبينع ان يكون له فصل
يقسمه ضرورة الانوع تحته والمتوسطات لها فصول متوسطة وفصول مقسمة وكل مقوم للعالي
مقوم للسافل وكل مقسم للسافل منتهم للعالي من غير عكس كلي فيهما كما سلف الثالث
حصر الجزء الماهية المحمول في الجنس والفصل وبرهانه ان الداخل في الماهية ان كان تمام المشترك
بينها وبين نوع آخر او لها فهو جنس كالحيوان للانسان وان لم يكن تمام المشترك فاما
الا يكون مشتركا اصلا بل هما بحقيقة واحدة كالناطق للانسان وهو فصل النوع واما
ان يكون مشتركا ولكن لا يكون تمام ما به مشترك بعضا من تمام المشترك وحينئذ اما ان يكون سببا تاما
المشترك واخص منه انواع مطلقا او من وجه او مساويا له بالحلول يكون سببا تاما والا لم يحمل
عليه لان الكلام في الجزء المحمول وبالحلول يكون هو والا لصح ان يوجد تمام المشترك بدونه
كما يوجد الاعم بدون الاخص ويكون الكل اعم مركب وهو باطل وبالحلول ان يكون اعم مضافا لو كان

فصل قسمان فصل الجنس وفصل الوجود

ح ولذا

ح جعلناه

قوله وهي

ح فان